أثر القواعد الإسلامية الضابطة للمعاملات المالية في أداء البنوك الإسلامية الأردنية

Effect of Islamic Rules Governing Financial Transactions in the Performance of Jordanian Islamic Banks

حيدر محمد علي بني عطا (*)
كلية الاقتصاد والأعمال
جامعة جدارا – الأردن

Haidar Mohammed ALI BANIATA (*)
Faculty of Economics and Business
Jadara University; Jordan

قُدم للنشر في: 2017.08.27 & قُبل للنشر في: 2017.12.24

Received: 27.08.2017 & Accepted: 24.12.2017

ملخص : هدفت الدراسة إلى بيان أثر القواعد الإسلامية التي تضبط المعاملات المالية في أداء البنوك الإسلامية الأردنية، وتم اختيار القواعد الفقهية والأخلاقية والقيم الأخلاقية للمحاسب الذي ينتهج الفكر الإسلامي عند بيع السلع وتقديم الخدمات كمتغيرات مستقلة. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي ايجابي لهذه المتغيرات، حيث فسرت هذه العوامل ما نسبته 0.79 من مشكلة الدراسة، وأوصت بضرورة تطبيق السياسات والإجراءات المالية والتجارية والإئتمانية التي تتناسب مع تلك القواعد.

الكلمات المفتاح : قواعد ضابطة للمعاملات المالية، بنوك الإسلامية، قواعد أخلاقية للمحاسب.

تصنيف JEL: G18، G21، G41.

Abstract : The study aimed at explaining the effect of Islamic rules that regulate financial transactions in the performance of Islamic Banks in Jordan. The rules of jurisprudence, ethics and ethical values of the accountant as independent variables. The study concluded that there is a positive positive effect on these variables. These factors explained 0.79 of the study problem and recommended the application of the financial, commercial and credit policies and procedures that are commensurate with these rules.

Keywords : Rules of Financial Transactions, Islamic Banks, Ethical Rules of the Accountant.

Jel Classification Codes : G18, G21, G41.

I. تمهيد:

نشأ مفهوم الإيراد أو علم الكسب كما أسماه الفقهاء عندما سعوا لتحديد مصادر الإيرادات بهدف إخضاعها للزكاة، فالمال الذي تؤخذ منه الزكاة يجب أن يكون نامياً بالفعل1، لذا بحث الفقهاء في أشكال النماء وتحروا حقيقته وذلك تحقيقاً لقوله صلى الله عليه وسلم " لا تزول قدما عبد حتى يسأل عن أربع: عن عمره فيما أفناه وعن جسده فيما أبلاه وعن ماله من أين اكتسبه وفيما وضعه وعن علمه ماذا عمل فيه"2. وتعد الإيرادات العنصر الرئيس في التقارير المالية التي تعدها الإدارة وفقاً لأي إطار عمل محاسبي تتبناه المنشأة، ويهم رصيد الإيرادات المعلن عنه العديد من الأطراف ذات العلاقة بالبنوك لتقييم ربحيته وكفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتاحة لديه، وحسب أساس الاستحقاق المستخدم محاسبياً لدى البنوك الهادفة للربح، وتحدد قواعد المعاملات المالية الإسلامية والمحاسبية توقيت وقيم الاعتراف بكل من الإيرادات وتكلفة البضاعة المتاحة للبيع والبضاعة المباعة، للوصول إلى مجمل الربح أو الخسارة في البنوك3، ونتيجة الاعتراف بالإيرادات يتأثر رقم صافي الربح وتتأثر أيضاً الأصول وتتغير كثير من النسب المالية عند إجراء التحليل المالي للقوائم المالية، كما أن لتوقيت الاعتراف بالإيرادات تأثير هام على الأرقام الواردة في التقارير المالية. وتختلف الصيرفة الإسلامية عن الصيرفة التقليدية في مبادئها وتصوراتها ومنتجاتها، ولا بد لصحة هذه التعاملات أن ينعكس هذا الفرق في المعالجات المحاسبية بصورة واضحة4، وحتى يمكن تطوير الفكر المحاسبي للمؤسسات المالية الإسلامية يجب أن ينسجم تطبيق الفكر المحاسبي مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولعله من المفيد ذكره في هذا المجال أن من هذه الأحكام ذات الصلة بالأموال هي القواعد الضابطة للمعاملات المالية في الإسلام والتي يمكن تقسيمها إلى:

1- القواعد الفقهية الضابطة للمعاملات المالية في الإسلام:

صيغ إجمالية عامة من قانون الشريعة الإسلامية، ومن جوامع الكلم المعبر عنه في الفكر الفقهي الإسلامي، استخرجها الفقهاء في مدى متطاول من دلائل النصوص الشرعية، وصاغوها بعبارات موجزة جزلة، وجرى مجرى الأمثال في شهرتها ودلالاتها في عالم الفقه الإسلامي، بل عالم القانون الوضعي أيضاً، فكثير منها يعبر عن مبادئ حقوقية معتبرة ومقررة لدى القانونيين أنفسهم، لأنها ثمرات فكر عدلي وعقلي ذات قيم ثابتة في ميزان التشريع والتعامل والحقوق والقضاء5، ومن هذه القواعد ذات الصلة بالمعاملات المالية: الأعمال بالنيات، التوثيق، لا ضرر ولا ضرار، والخراج بالضمان، الغنم بالغرم، التراضي في المعاملات المالية، المسلمون عند شروطهم، البيّنة على من ادعى، واليمين على من أنكر، رد المال المستعار، المحافظة على مقاصد الشريعة الإسلامية، الديون تقضى بأمثالها، والأعيان تستوفى بذواتها، العبرة في العقود: المقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني، المشقة تجلب التيسير، الأصل في المعاملات الاباحة، الأصل في المعاملات الصحة وفي العقود الالتزام، الغرر الكثير يفسد العقود دون يسيره، أكل أموال الناس بالباطل حرام،إذا سقط الأصل سقط الفرع، وغيرها6.

eMail : (*) Haiderbaniata@yahoo.com

2- القواعد الأخلاقية الضابطة للمعاملات المالية في الإسلام:

تعتبر القواعد الأخلاقية للمعاملات في الفكر الإسلامي قاعدة أساسية للتنمية المستدامة في المجتمع الإسلامي، إذ أنها مستمدة من شرع الله سبحانه وتعالى، ولقد تبين أن نهضة المسلمين الاقتصادية مرهونة بالتنمية الاجتماعية, وذلك كله مرهون بتحقيق قواعد الإسلام الأخلاقية في حياتهم وخصوصا معاملاتهم المالية, لذلك لا يكتفي المسلم بأن تكون معاملاته المالية وحساباته منسجمة مع القواعد المحاسبية المتعارف عليها, بل لا بد أن تكون منسجمة مع قواعده الأخلاقية المستمدة من الشريعة الإسلامية, لإن التنمية الاجتماعية المرغوبة (باعتبارها قاعدة للتنمية الاقتصادية المطلوبة) هي تنمية القواعد الأخلاقية (الإسلامية), باعتبارها القاعدة السليمة والمستقرة للمجتمع المسلم, والتي أثبتت التجارب عمقها وعمق تأثيرها في مجتمعاتنا, مما يبشر بتنمية اقتصادية حقيقية, النابعة من الايمان بالله سبحانه وتعالى والتي تعني أن الألوهية والربوبية والحاكمية لله وحده, منها تستمد الشرائع والعقائد فتتبدل القيم الاجتماعية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية, وبالتالي تتبدل المعايير والقواعد المحاسبية, ولو تأملنا لوجدنا أن التبديل سينصب في النهاية على القواعد الأخلاقية, ويهمنا منها بالطبع المعايير الأخلاقية المتعلقة بالمال، والتي سينشأ عنها في النهاية معايير ومبادئ محاسبية[7], وتظهر أهمية القواعد الأخلاقيه المتعلقه بالمال فيما يلي:

أ- تنمي القواعد الأخلاقيه النفس البشريه وتكسبها عاطفه الرحمة والمودة بين الناس، وتجعل من أفراد المجتمع ومن أطراف المعامله الماليه يتعاملون بالحسنى والرحمه فيما بينهم، فيسود الأمن والأمان وتنتعش الحياة بشكل عام والاقتصاديه بشكل خاص، قال سبحانه: (مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ)[8].

ب- تعمل القواعد الأخلاقيه الناظمة للمعاملات المالية على تهذيب وصقل تصرفات الإنسان.

جـ- إن اشهار القواعد الأخلاقيه بشكل عام والقواعد الأخلاقية للمعاملات المالية خاصة يعزز من تأثير تلك الأخلاق في سلوك الفرد والمجتمع، وبالتالي تتشكل ثقافة اجتماعية ذات تأثير على الاقتصاد في المجتمع وازدهاره.

د- يحث الإسلام على التمسك بالقواعد الفقهية الأخلاقية للمعاملات المالية والقيم الأخلاقية للمحاسب في الفكر الإسلامي، وهذه القواعد ذات تأثير جوهري على سلوك المهنين والقائمين على المهن، والتي منها مهنة المحاسبة والتدقيق.

هـ- تعتبر القواعد الأخلاقية للمعاملات المالية عنوان الاستمرار والنجاح والتقدم للمنشآت الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المؤسسات في المحتمع المسلم في السابق والحاضر والمستقبل. ويمكن تقسيم هذه القواعد الأخلاقية للمعاملات المالية كما يلي:

القاعدة الأولى: الأكل من الطيبات، (العمل أساس الكسب، عدم أكل أموال الناس بالباطل, رد الحقوق لأصحابها، تحريم بعض العقودمثل الربا, بيعتين في بيعة, بيع وسلف، وغيرها، وتحريم بعض الأفعال: (الغش, الكذب, القمار والرهان, الاحتكار).

القاعدة الثانية: سيادة اقتصاد السوق، (حرية الأسواق وعدالتها، منع متاجرة الحاكم, منع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا للضرورة، تحريم الوساطة المستغلة, النهي عن تلقي الركبان, النهي عن بيع النجش، وغيرها من الأفعال).

القاعدة الثالثة: تربية الضمير الإيماني لدى التاجر، (شرعية المعاملات، تجنب الشبهات، نية القيام بفرض من فروض الكفاية، وملازمة ذكر الله سبحانه وتعالى، إمهال المعسر, مطل الغني ظلم , إقالة المسلم).

القاعدة الرابعة: القيم الأخلاقية للمحاسب المسلم وصلتها بخصائص المعلومات المحاسبية.

يُعِد المحاسب مجموعة من التقارير المالية التي يعتمد عليها أصحاب المصالح فى عملية اتخاذ القرارات، وتكون المعلومات التى تحتويها صادقة وأمينة ودقيقة وموضوعية، وهذا كله يتأثر بقيم المحاسب وأخلاقه، ولذا يصعب الفصل بين قيم المحاسب وأخلاقه وسلوكه وتكوينه العلمي والمهني من جهة وخصائص المعلومات التي يقدمها من جهة أخرى، ولقد أهتم الإسلام بالتكوين الشخصي للمحاسب، وحث على توفر مجموعة من القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية للعاملين على المال، والتي تدعم تكوينهم المهني لأداء عملهم بكفاءة، مثل الإخلاص، والمراقبة والمحاسبة الذاتية، والعدل، والصدق، والأمانة، والحياد، والاستقلال، والإتقان، والدقة، والوفاء بالعهد، وحفظ الأسرار، والنزاهة، والموضوعية، والتيقن، والحلم، والتقوى، والتعاون، والالتزام، والقدوة الحسسنة، وهي المثل العليا التي ينظر إليها المسلم، والتي تحكم فكره وسلوكه مع نفسه ومع أفراد المجتمع الذي يعيش فيه، كما أنها المرشد والموجّه له في أعماله وتصرفاته. كما وضع فقهاء المسلمين الشروط الواجب توفرها في كاتب المال، لتكون أساس اختياره وترقيته، وهي المقياس والمعيار لتقويم أدائه وتقرير الثواب والعقاب له، وتتمثل القيم الأخلاقية للمحاسب في الآتي[9]:

ولعملية الاعتراف بالإيرادات وما تخضع له من أحكام فقهية وأخلاقية انعكاسات على أداء البنوك والتأثير على قيمتها السوقية والعائد على أصولها والعائد على حقوق الملكية فيها، كما وتؤثر على أرباحها واستثماراتها، من هنا جاءت هذه الدراسة للتعرف على أثر القواعد الإسلامية الضابطة للمعاملات المالية في أداء البنوك الإسلامية الأردنية.

- **إشكالية الدراسة:** تدور مشكلة الدراسة حول تأثير قواعد المعاملات المالية الفقهية والأخلاقية المؤثرة في المعاملات المالية وانعكاساتها في أداء البنوك الإسلامية العاملة في الأردن وتتلخص هذه المشكلة بالإجابة عن:

1- ما أثر قواعد المعاملات المالية الفقهية في أداء البنوك الإسلامية؟

2- ما أثر قواعد المعاملات المالية الأخلاقية في أداء البنوك الإسلامية؟
3- ما أثر القواعد الأخلاقية للمحاسب الذي ينتهج الفكر الإسلامي في أداء البنوك الإسلامية؟

- متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة : القواعد الإسلامية الضابطة للمعاملات المالية

- القواعد الفقهية الضابطة للمعاملات المالية
- القواعد الأخلاقية الضابطة للمعاملات المالية
- القواعد الأخلاقية للمحاسب الذي ينتهج الفكر الإسلامي الضابطة للمعاملات المالية

المتغير التابع: أداء البنوك الإسلامية الأردنية

- فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئسية: لا تؤثر القواعد الإسلامية الضابطة للمعاملات المالية في أداء البنوك الإسلامية الأردنية وينبثق منها الفرضات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا تؤثر القواعد الفقهية الضابطة للمعاملات المالية في أداء البنوك الإسلامية

الفرضية الفرعية الثانية: لا تؤثر القواعد الأخلاقية الضابطة للمعاملات المالية في أداء البنوك الإسلامية

الفرضية الفرعية الثالثة: لا تؤثر القواعد الأخلاقية للمحاسب الذي ينتهج الفكر الإسلامي في أداء البنوك الإسلامية

- أهمية الدراسة: تأتي أهميّة الدّراسة من خلال البحث في إيجاد حلول لمشكلتها والإجابة عن أسئلتها، وتتلخص فيما يلي:

عرض المفاهيم المحاسبية المتصلة بقواعد المعاملات المالية الفقهية والأخلاقية المؤثرة في أداء البنوك الإسلامية والقيم الأخلاقية للمحاسب الذي ينتهج الفكر الإسلامي، الأمر الذي يعزز من ثقة المستخدمين للمعاملات المالية لما لها من تأثير على إطار عمل المنشآت المالية والمتعاملين معها.

مساعدة القطاع المصرفي وتشجيعه على تبني قواعد المحاسبة الإسلامية، لما لهذا القطاع المصرفي الأهمية الرئيسية في التنمية الاقتصادية المستدامة في المجتمع.

- أهداف الدراسة: لما كانت الدراسة تبحث في أثر القواعد الإسلامية الضابطة للمعاملات المالية في أداء البنوك الإسلامية الأردنية لذا فانها تهدف إلى تحقيق ما يلي:

1- تقديم إطار محاسبي يبين أثر القواعد الفقهية والأخلاقية والقيم الأخلاقية للمحاسب الذي ينتهج الفكر الإسلامي الضابطة للمعاملات المالية عند بيع السلع وتقديم الخدمات على أداء البنوك الإسلامية.

2- المساهمة في نشر الوعي المحاسبي المستمد من الفكر الإسلامي في المنشآت المالية، لضمان بقاء المال ودوام منفعته والانتفاع به واستمرار العائد منه وإحياء دوره في المجتمع.

- منهجية الدراسة: تضمنت منهجية الدراسة عرضاً مفصلاً لمجتمع الدراسة وعينتها، وطرق ومصادر جمع البيانات، وطرق التحقق من صدق أداة الدراسة وثباتها، ونتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، وأساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في اختبار الفرضيات واستخراج النتائج.

- الدراسات السابقة: رغم قلة الدراسات السابقة ذات العلاقة بوضوعها، إلاّ أنه سيتم الاعتماد على الدراسات السابقة التالية بغية التعرف إلى أهمالعوامل الضابطة للمعاملات المالية الإسلامية.

- دراسة (بني عطا، 2017) بعنوان [10]: **" دراسة مقارنة بين الاعتراف المحاسبي في عملية البيع من منظور إسلامي ومعيار المحاسبي الدولي رقم (18): وجهات نظر الأكاديميين في الجامعات الأردنية"**

هدفت الدراسة إلى تقديم إطار محاسبي يبين الشروط المحاسبية في عملية بيع السلع والخدمات في المنشأة وضوابطها من منظور إسلامي وتحديد توقيت الاعتراف بها، وبينت أن قواعد المعاملات المالية والأخلاقية الإسلامية، والغش والتقصير المصاحب للبيع، الأكثر أهمية من بين شروط الاعتراف المحاسبي في عملية البيع من منظور إسلامي، بينما كان الجوهر التجاري للمعاملة المالية أكثر الشروط أهمية عند الاعتراف في عملية البيع وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 18 الاعتراف بالإيراد. بينما كان شرط توقيت عقد البيع بمدة زمنية محددة (مثل بعتك هذا الثوب شهرًا أو سنة) الأكثر أهمية في توقيت الاعتراف بعملية البيع من منظور إسلامي، وكان التغير في السياسات التجارية المحلية والدولية الأكثر أهمية على توقيت الاعتراف بعملية البيع وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 18 الاعتراف بالإيراد.

- دراسة (Tasawar & Roszaini, 2017) بعنوان[11]: **"محددات الأداء المالي للبنوك الإسلامية: منظور رأسمالي فكري"**

هدفت الدراسة إلى بيان محددات الأداء المالي للبنوك الإسلامية: منظور رأسمالي فكري" وتوصلت إلى العديد من النتائج أبرزها وجود محددات عديدة تؤثر على لأداء المالي في البنوك الإسلامية مثل حجم البنك، مستوى المخاطر،

درجة التعقيد، وعمر الإدراج. ووجود علاقة إيجابية بين الأداء المالي وكفاءة رأس المال استناداً إلى العائد على الموجودات.

- **دراسة** (Eskandar AND Shah, 2016):بعنوان[12] **" محددات أداء البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: النهج الديناميكي للإدارة السليمة بيئياً"**

هدفت الدراسة إلى بيان محددات أداء البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: النهج الديناميكي للإدارة السليمة بيئياً، وتوصلت إلى أن العوامل المحددة لأداء البنوك الإسلامية هي حجم البنك، وتمويل السهم، وهي محددات مهمة بالنسبة لقياس ربحية البنوك الإسلامية. وتبين أن متغيرات الاقتصاد الكلي مثل عرض النقود والتضخم لها تأثير سلبي على أداء البنوك الإسلامية.

- **دراسة** (السيد، 2013) بعنوان [13]: **العوامل المؤثر على أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية الأردنية"**

هدفت الدراسة إلى توضيح أهم العوامل المؤثر على أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية الأردنية، وأظهرت وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الأداء مقاساً بنسبة العائد على الأصول وإدارة الأصول، كذلك وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الأداء مقاساً بنسبة العائد على الأصول وكل من نوع البنك وحجم البنك وتكلفة البنك. وأظهرت كذلك وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الأداء مقاساً بنسبة العائد على حقوق الملكية وكل من نوع البنك، وتكلفة البنك، وإدارة الأصول.

- **دراسة** (WAGENHOFER, 2013) بعنوان[14]: **"دور الاعتراف بالإيرادات في تقارير الأداء"**

هدفت الدراسة إلى بيان دور الاعتراف بالإيرادات في تقارير الأداء، وتوصلت إلى أن الإيرادات والأرباح مهمة في تقييم أداء الشركات، وأن هناك العديد من المخاطر التي تؤثر على تحقق الإيراد وعلى الأرباح وأداء الشركات ومن أهم هذه المخاطر، مخاطر التقنية، ومخاطر الأسعار ومخاطر الجودة والمخاطر المحاسبية ومخاطر التوزيع.

والذي يميز هذه الدراسة أن العديد من الدراسات قد تناولت مختلف جوانب العمل المصرفي المعاصر والإسلامي من الناحية الأرباح والمخاطر والأداء وغيرها بالتحليل والتفسير من وجهة نظر المعايير الدولية، والقوانين والأنظمة، ولكنها لم تتناولها من ناحية القواعد الفقهية والأخلاقية الضابطة للمعاملات المالية في الإسلام، ومدى التزام البنوك الإسلامية في تطبيقها.

- **التعريفات الإجرائية:**

- **البنوك الإسلامية:** مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي, وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي[15].

- **الأداء في البنوك الإسلامية:** العمليات التي تقيس الأداء الجاري للمعاملات وتقوده إلى أهداف معينة محددة مسبقا[16].

- **المعاملات المالية:** الأحكام الشرعية المنظمة لتعامل الناس في الأموال[17].

- **القواعد الفقهية الضابطة للمعاملات المالية في الإسلام:** اصول فقهية كلية في نصوص موجزة دستورية تتضمن أحكام عامة في الحوادث التي تدخل تحت موضوعها[18].

- **القواعد الأخلاقية الضابطة للمعاملات المالية في الإسلام:** القواعد الأخلاقية المستمدة من الفكر الإسلامي التي تؤثر على الاعتراف بالإيراد وانعكاسه في أداء المصارف الإسلامية[19].

II. الطريقة و الأدوات المستخدمة:

تتضمن الطريقة استعراض الإجراءات والخطوات المتبعة لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، وعرضاً مفصلاً لمجتمع الدراسة وعينتها، وطرق ومصادر جمع البيانات، وأداة الدراسة، وطرق التحقق من صدقها وثباتها، ونتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، وأساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في استخراج النتائج.

إذ يتكون مجتمع الدراسة من جميع المدراء ومساعدي المدراء ورؤساء الأقسام وموظفي الاستثمار العاملين في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن في عام 2017، وعددها 4 بنوك وهي (البنك العربي الإسلامي الدولي، والبنك الإسلامي الأردني، وبنك صفوة الإسلامي والذي كان اسمه سابقا "بنك دبي الاسلامي, والبنك الراجحي). وقد تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع 52 استبانة عاد منها42، وبذلك أصبح حجم العينة 42 مستجيباً، ويوضح الجدول رقم (1): توزيع أفراد العينة تبعاً لأسماء البنوك.

ولقد تم فحص عينة الدراسة من خلال الاختبارات التالية:

1-اختبار One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test ، لبيان مدى خضوعها للتوزيع الطبيعي، وتدل نتائج الاختبار التي يبينها الجدول رقم (2) أن جميع القيم أكبر من 0.05 لذلك نقبل الفرضية القائلة بأن عينة الدراسة ذات توزيع طبيعي عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

2- صدق وثبات أدوات القياس: تم التحقق من صدق أداة القياس (الاستبانة) وثباتها من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من أساتذة الجامعات الأردنية ومدراء في البنوك الإسلامية لاختبارها والتأكد من صدقها وإمكانية

الاعتماد عليها، وكانت ردودهم ايجابية، وتم كذلك استخدام معامل كرونباخ(ألفا) للتحقق من صدق البيانات، والتي بلغت 0.71 لجميع المتغيرات وهي أكبر من 0.60 وهذا ما يؤكد صدق وثبات أدوات القياس وقبولها.

3- اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وكانت نتيجة الاختبار تدل على وجود علاقة طردية ايجابية بينهما بلغت 0.889 ، وقيمة التباين المفسر بلغت 0.79

4- اختبار *variance inflation factor* (VIF) والتي تقيس شدة العلاقة بين المتغيرات المستقلة، والذي أظهر عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، إذ بلغت قيمة *variance inflation factor* (VIF):

$$VIF = 1/(1-0.63)^2 = 1/(1-0.40) = 1/0.60 = 1.6$$

وهي اقل من5 فإن هذا يدل على عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة.

- **مصادر البيانات:** اعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة من مصدرين رئيسيين هما:

1- المصادر الثانوية، المتمثلة بالمؤلفات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة والتي من خلالها تم تغطية الجانب النظري في البحث محل الدراسة.

2- المصادر الأولية المتمثلة بالدراسة الميدانية التي قام بها الباحث من خلال جمع البيانات من عينة الدراسة باستخدام أداة الدراسة، وقد تم إعداد استبانة خاصة لأغراض هذه الدراسة ذات مقياس فئوي خماسي(بدرجة كبيرة جداً، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جداً)، لتغطية الجانب التطبيقي الميداني، وقد اشتملت على بيانات حول المتغيرات المستقلة والتابعة.

- **الأساليب الإحصائية المستخدمة:** استخدام الباحث أساليب الإحصاء الوصفي كالأهمية النسبية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة في متغيرات الدراسة من أجل توضيح خصائص العينة، وأساليب الإحصاء التحليلي مثل الانحدار المتعدد، والانحدار البسيط الذي استخدم لاختبار الفرضيات، واختبار قياس شدة العلاقة بين المتغيرات المستقلة، واخيبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

ولتحقيق هدفت الدراسة وتم تطوير استبانة أعدت لهذا الغرض مكونة من سبعة متغيرات (التخصص، المؤهل العلمي، الخبرة، الوظيفة، القواعد الأخلاقية للمعاملات المالية، القواعد الفقهية للمعاملات المالية، والقيم الأخلاقية للمحاسب)، ووزعت الاستبانة على عينة عددها 42 مستجيباً أجابوا عليها بشكل تام، ويوضح الجدول رقم(3) خصائص عينة الدراسة حسب التخصص والوظيفية والمؤهل والخبرة.

III. النتائج ومناقشتها:

يبين الجدول رقم(4) أن الفقرة رقم 5 ونصها " تعزز القواعد الفقهية في حوكمة الأنشطة الاقتصادية والمالية في البنوك الإسلامية" قد احتلت أعلى نسبة أهمية حيث بلغت 88%. في حين أن الفقرة رقم 3 والتي تنص على " تعمل القواعد الفقهية للمعاملات المالية على تطوير أداء العاملين في البنوك الإسلامية " .حيث احتلت أهمية نسبية مقدارها 80% وهي أدنى نسبة ظهرت، وتراوحت الأهمية النسبية لجميع فقرات المتغيرالمستقل "القواعد الفقهية الضابطة للمعاملات المالية" بين 80%-88%.

يبين الجدول رقم(5) أن الفقرة رقم 13 ونصها " تؤثر القواعد الأخلاقية للمعاملات المالية على نوعية العقود المبرمة بين المتعاقدين في البنوك الإسلامية " قد احتلت أعلى نسبة أهمية حيث بلغت 84.8%. في حين أن الفقرة رقم 9 والتي تنص على " تساعد القواعد الأخلاقية للمعاملات المالية على تنظيم الأسواق التجارية في البنوك الإسلامية " .حيث احتلت أهمية نسبية مقدارها 78.40% وهي أدنى نسبة ظهرت، وتراوحت الأهمية النسبية لجميع فقرات المتغير بين 78.4% - 84.8%

يبين الجدول رقم(6) أن الفقرة رقم 17 ونصها " تؤثر القواعد الأخلاقية للمحاسب في الفكر الإسلامي على استخراج قواعد وضوابط الفكر المالي في المجتمع في البنوك الإسلامية " والفقرة رقم 18" تؤثر القواعد الأخلاقية للمحاسب في الفكر الإسلامي على ثبات ومرونة المعاملات المالية السائدة في المجتمع " والفقرة رقم 23" تتميز التقارير المالية الناتجة عن القواعد الأخلاقية للمحاسب في الفكر الإسلامي بالدقة والوضوح والقابلية للفهم والمقارنة " والفقرة رقم 24 " تعزز القواعد الأخلاقية للمحاسب في الفكر الإسلامي السياسات والإجراءات الإدارية المتبعة الأداء المالي في البنوك الإسلامية "قد احتلت أعلى نسبة أهمية حيث بلغت 84%. في حين أن الفقرة رقم 25 والتي تنص على " تعزز القواعد الأخلاقية للمحاسب في الفكر الإسلامي الاجراءات التحليلية التي يقوم بها التدقيق الداخلي والخارجي الأداء المالي في البنوك الإسلامية " .حيث احتلت أهمية نسبية مقدارها 80% وهي أدنى نسبة ظهرت، وتراوحت الأهمية النسبية لجميع فقرات المتغير بين 80%- 84%

يبين الجدول رقم(7) أن الفقرة 27 " يؤثر انسجام النتائج مع الأهداف لتقدير مستوى الأداء المالي في البنوك الإسلامية." والفقرة رقم 37 ونصها " يؤثر توفير السيولة لتسديد ما على البنك من التزامات على الأداء المالي في البنوك الإسلامية" قد احتلتا أعلى نسبة أهمية حيث بلغت 88%. في حين أن الفقرة رقم 30 والتي تنص على " يتعرف البنك على المعيقات التي تواجه صيغ الاستثمار في البنوك الإسلامية " .حيث احتلت أهمية نسبية مقدارها 80% وهي أدنى نسبة ظهرت، وتراوحت الأهمية النسبية لجميع فقرات المتغير بين 80% - 88%

ويعتقد الباحث من خلال عرض البيانات السابقة وتحليلها ومناقشتها أن القواعد الإسلامية الضابطة للمعاملات المالية في أداء البنوك الإسلامية الأردنية، والمتمثلة في قواعد المعاملات المالية الفقهية، وقواعد المعاملات المالية الأخلاقية، والقواعد الأخلاقية للمحاسب الذي ينتهج الفكر الإسلامي، تحتل أهمية نسبية عالية في التأثير على الأداء البنوك الإسلامية حيث تراوحت الأهمية النسبية لجميع فقرات الاستبانة بين 78.4% - 88% ، وبمتوسط أداء (وسط حسابي) يتراوح بين 3.92 – 4.4، وبانحراف معياري يتراوح بين 0.53 - 0.80 ، وإن المتغيرات المستقلة السابقة تفسر ما نسبته 0.79 من التأثير على المتغير التابع"أداء البنوك الإسلامية".

اختبار الفرضيات الدراسة: تم اعتماد مستوى الثقة 95% ومستوى الدلالة 0.05 لاختبار فرضيات الدراسة جميعها.

اختبار الفرضية الرئسية: لا تؤثر القواعد الإسلامية الضابطة للمعاملات المالية في أداء البنوك الإسلامية الأردنية

نجد من الجدول رقم (8) أن قيمة F المحسوبة والبالغة 18.682 أعلى من قيمتها الجدولية والبالغة 2.2 أي أن (sig 0.000 <0.05) لذلك نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تأثير للمتغيرات المستقلة مجتمعة (القواعد الأخلاقية للمعاملات المالية، والقواعد الفقهية للمعاملات المالية، والقواعد الأخلاقية للمحاسب الذي ينتهج الفكر الإسلامي) على المتغير التابع أداء البنوك الإسلامية.

اختبار الفرضيات الفرعية: نجد من الجدول رقم (9) أن قيمة (t) المحسوبة لجميع المتغيرات أعلى من قيمتها الجدولية، وأن (sig 0.000 <0.05)، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية المتعلقة بهذه المتغيرات، ونقبل الفرضيات البديلة والتي تنص على:

1- تؤثر القواعد الفقهية الضابطة للمعاملات المالية في أداء البنوك الإسلامية

2- تؤثر القواعد الأخلاقية الضابطة للمعاملات المالية أداء البنوك الإسلامية

3- تؤثر القواعد الأخلاقية الضابطة للمحاسب الذي ينتهج الفكر الإسلامي في أداء البنوك الإسلامية

IV.الخلاصة:

وتشير خلاصة الدراسة إلى مايلي:

1- تؤثر كل من القواعد الفقهية الضابطة للمعاملات المالية، والقواعد الأخلاقية الضابطة للمعاملات المالية، والقواعد الأخلاقية الضابطة للمحاسب الذي ينتهج الفكر الإسلامي في أداء البنوك الإسلامية، حيث فسرت هذه العوامل ما نسبته 0.79 من مشكلة الدراسة، وأن 0.21 لم تستطع الدراسة تفسيرها.

2- بينت الدراسة أن القواعد الفقهية الضابطة للمعاملات المالية تعمل على ايجاد صيغ استثمارية للمعاملات المالية في البنوك الإسلامية، وفي معالجة المشكلات التي تواجهها، وفي ضبط الوظيفة النقدية والاستثمارية والتمويلية للمعاملات المالية، كما تعزز هذه العوامل حوكمة الانشطة الاقتصادية والمالية فيها، الأمر الذي يؤدي إلى سلامة واستقرار المعاملات بين الناس.

3- أكدت الدراسة كما أكدت غيرها من الدراسات على أن القواعد الأخلاقية الضابطة للمعاملات المالية تعمل على استمرارية المنشأة ونجاحها، وفي تنظيم الأسواق التجارية، وسيادة اقتصاد السوق الحر، من خلال تربية الضمير الإيماني لدى المتعاملين، حيث تشكل هذه القواعد مدونة سلوك للمتعاملين، مما ينعكس أثره في نوعية العقود المبرمة بين المتعاقدين وتحد من تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

4- أوضحت الدراسة أن القواعد الأخلاقية الضابطة للمحاسب في الفكر الإسلامي تعمل على ايجاد قواعد الفكر المالي وضوابطه في البنوك الإسلامية، وفي ثبات المعاملات المالية السائدة في المجتمع ومرونتها، وفي سلامة السياسات والإجراءات الإدارية والمحاسبية المتبعة، وعندها تتميز التقارير المالية الناتجة عن القواعد الأخلاقية للمحاسب في الفكر الإسلامي بالدقة والوضوح والقابلية للفهم والمقارنة، مما يسهل على المستخدم اتخاذ القرار الرشيد.

بناءاً على النتائج التي توصلت لها الدراسة فإنها توصي بما يلي:

1- ضرورة إتباع البنوك الإسلامية للقواعد الإسلامية الضابطة للمعاملات المالية، وتطبيق السياسات والإجراءات المالية والتجارية والإئتمانية التي تتناسب مع تلك القواعد، الأمر الذي يمكنها من خلق ميزة تنافسية تميزها عن البنوك التقليدية.

2- ضرورة تحقيق التكامل بين القواعد الفقهية الضابطة للمعاملات المالية والقواعد الأخلاقية، والقواعد الأخلاقية الضابطة للمحاسب في الفكر الإسلامي من ناحية وبين علم المحاسبة من ناحية أخرى، وذلك حتى يعكس تأصيل المعالجات المحاسبية للعمليات والأحداث المالية بالأستناد إلى تلك العلاقه سواء في الجانب النظري أو التطبيقي.

3- التوسع في تدريس فقة المعاملات المالية الإسلامية والمحاسبية في مختلف كليات الإدارة والأعمال وما فيها حكمها، وذلك حتى يمكن تخريج محاسبين لديهم المعرفة الفقهية والمحاسبية التي تمكنهم من ضبط وترشيد الممارسات المهنية.

4- إجراء المزيد من الدراسات الأكاديمية التي تبحث في فقه المعاملات المالية والأخلاقية من منظور إسلامي وانعكاساتها في أداء المنشآت الاقتصادية بمختلف أشكالها لما لها من تأثير على أداء تلك المنشآت بشكل خاص وعلى اقتصاد المجتمع بشكل عام.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البنك

اسم البنك	الإسلامي الأردني	العربي الإسلامي	بنك صفوة
العدد	20	11	11

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم (2): اختبار(One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test)

المتغيرات	القواعدالفقهية للمعاملات المالية	القواعدالأخلاقية للمعاملات المالية	القواعد الأخلاقية للمحاسب	أداء البنوك الإسلامية
قيمةاختبار:Kolmogorov-Smirnov	1.273	0.973	1.673	1.298

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم (3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص والوظيفية والمؤهل والخبرة

المتغير	التخصص العلمي			الوظيفة			
	مالية ومصرفية	إدارة أعمال	محاسبة	مدير	مساعد مدير	رئيس قسم	موظف استثمار
التكرارات	23	14	5	6	4	11	21
النسبة	%55	%33	%12	%14	%10	%26	%50
المتغير	المؤهل العلمي			الخبرة			
	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراة	أقل من 5 سنوات	5وأقل من 10	10وأقل من15	15 فأكثر
التكرارات	32	8	2	26	10	6	0
النسبة	%76	%19	%5	%53	%23	%14	%0

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للقواعد الفقهية الضابطة للمعاملات المالية في الإسلام

المجال الأول: القواعدالفقهية الضابطة للمعاملات المالية في الإسلام				
رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
1	تساعد القواعد الفقهية على ايجاد صيغ للمعاملات المالية	4.3	0.56	%86
2	تساهم في معالجة المشكلات المالية المؤثرة في مصالح المجتمع والبنوك الإسلامية	4.11	0.55	%82.2
3	تعمل على تطوير أداء العاملين في البنوك الإسلامية	4.0	0.64	%80
4	تضبط الوظيفة النقدية والاستثمارية والتمويلية للمعاملات المالية	4.31	0.60	%86.2
5	تعزز حوكمة الانشطة الاقتصادية والمالية البنوك الإسلامية	4.4	0.66	%88
6	تحرص على سلامة واستقرار المعاملات بين الناس الخالية من الغش والغرر والجهالة والتدليس والربا ---	4.1	0.57	%82
7	تربط مفاهيم المعاملات المالية وقواعدها وضوابطها بالتطبيق العملي	4.2	0.83	%84

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للقواعد الأخلاقية الضابطة للمعاملات المالية في الإسلام

المجال الثاني: القواعدالأخلاقية الضابطة للمعاملات المالية في الإسلام				
رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
8	تعمل القواعد الأخلاقية للمعاملات المالية على استمرارية المنشأة ونجاحها	4.14	0.68	%82.8
9	تساعد في تنظيم الأسواق التجارية	3.93	0.71	%78.6
10	تؤثر في ثقافة الفرد والمجتمع	4.2	0.60	%84
11	تؤثر في تربية الضمير الإيماني لدى المتعاملين	4.2	0.60	%84
12	تشكل مدونة سلوك المحاسبين والقائمين على المهنة	4.17	0.82	%83.4
13	تؤثر في نوعية العقود المبرمة بين المتعاقدين	4.24	0.61	%84.8
14	تساهم على سيادة اقتصاد السوق الحر بين المتعاملين	4.21	0.60	%84.2

15	تحد من تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي	4.11	0.74	%82.2
16	تعمل على رفع كفاءة العاملين وتطوير ادائهم	4.14	0.60	%82.8

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للقواعد الأخلاقية القواعد الأخلاقية للمحاسب في الفكر الإسلامي

المجال الثالث: القواعد الأخلاقية للمحاسب في الفكر الإسلامي الضابطة للمعاملات المالية				
رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
17	تؤثر القواعد الأخلاقية للمحاسب في الفكر الإسلامي على استخراج قواعد وضوابط الفكر المالي في المجتمع	4.2	0.75	%84
18	تؤثر في ثبات ومرونة المعاملات المالية السائدة	4.2	0.69	%84
19	تحافظ على سلامة النظام المحاسبي	4.1	0.80	%82
20	يؤثر في الاعتراف بالعملية المالية وتوقيتها	4.14	0.62	%82.8
21	تؤثر في ملاءمة المعلومات وتمثيلها الصادق	4.1	0.73	%82
22	تساهم في الوفاء بالالتزامات والعقود	4.14	0.64	%82.8
23	ينتج عنها التقارير المالية تتميز بالدقة والوضوح والقابلية للفهم والمقارنة	4.2	0.64	%84
24	تعزز السياسات والإجراءات الإدارية المتبعة الأداء المالي في البنوك الإسلامية	4.2	0.60	%84
25	تعزز الاجراءات التي يقوم بها التدقيق الداخلي والخارجي عند تحليل الأداء المالي في البنوك الإسلامية	4.0	0.79	%80

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية المتغير التابع: أداء البنوك الإسلامية

المتغير التابع: أداء البنوك الإسلامية				
رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
26	يوجد اهداف محددة لقياس اداء البنوك الإسلامية	4.3	0.67	%86
27	تنسجم النتائج مع الاهداف لتقدير مستوى الاداء المالي في البنوك الإسلامية.	4.4	0.53	%88
28	تقيس قوى بشرية مؤهلة ومدربة الاداء المالي في البنوك الإسلامية	4.4	0.76	%88
29	تتوسع البنوك الإسلامية في تقديم صيغ الاستثمار التي تلبي حاجات العملاء	4.1	0.51	%82
30	يتعرف البنك على المعيقات التي تواجه صيغ الاستثمار في البنوك الإسلامية	4	0.69	%80
31	تقدم البنوك الإسلامية مؤشرات الأداء المالي والائتماني الدورية إلى البنك المركزي	4.12	0.80	%82.4
32	يخضع الأداء المالي في البنوك الإسلامية بشكل دوري إلى مراقبة السوق المالي	4.30	0.59	%86
33	تعمل البنوك الإسلامية على تجميع مدخرات الأفراد واستثمارها بصيغ استثمارية موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية	4.14	0.60	%82.8
34	يُحسن نظام حوكمة البنوك من الأداء المالي في البنوك الإسلامية	4.1	0.65	%82
35	تسعى البنوك الإسلامية إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة	4.17	0.65	%83.4
36	تؤثر قدرة البنوك الإسلامية على استيعاب الخسائر الناتجة عن استثماراتها	4.14	0.71	%82.8
37	يؤثر توفير السيولة لتسديد ما على البنك من التزامات على الأداء المالي.	4.4	0.62	%88

المصدر: من إعداد الباحث

جدول رقم (8): اختبار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع " أداء البنوك الإسلامية"

المتغير	@	sig	R	R2	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجد ولية
المتغيرات المستقلة مجتمعة	0.05	0.000	0.889	0.79	18.27	2.2

المصدر: من إعداد الباحث

جدول رقم (9): اختبار تأثير القواعد الأخلاقية للمعاملات المالية على الإطار المفاهيمي للمحاسبة الإسلامية

المتغير	sig	مستوى الدلالة	قيمةT المحسوبة	قيمة T الجدولية
القواعد الفقهية الضابطة للمعاملات المالية	0.000	0.05	33.3	1.645
القواعد الأخلاقية الضابطة للمعاملات المالية	0.000	0.05	85.6	1.645
القواعد الاخلاقية الضابطة للمحاسب الذي ينتهج الفكر الإسلامي	0.000	0.05	69.0	1.645

المصدر: من إعداد الباحث

الإحالات والمراجع:

[1]- القرضاوي، يوسف، (1393/1973هـ)، **فقه الزكاة**، ج1، مؤسسة الرسالة، ص139.

[2]- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (1993). صحيح البخاري، **كتاب الزكاة، باب الاستعفاف عن المسألة**، حديث رقم 1383، دار ابن كثير، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

[3]- بني عطا، حيدر محمد علي (2017)، **دراسة مقارنة بين الاعتراف المحاسبي في عملية البيع من منظور إسلامي ومعيار المحاسبي الدولي رقم (18): وجهات نظر الأكاديميين في الجامعات الأردنية**، المجلة العربية للمحاسبة، البحرين، ص28.

[4]- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (1435ه،2014م)، **المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية**، ط1،ص ط، البحرين.

[5]- الزرقاء، الشيخ أحمد بن الشيخ محمد، (1409ه/1989م)، **شرح القواعد الفقهية**، مراجعة، أبو غدة، عبد الستار، ط2، دار القلم، دمشق، ص9،

[6]- الندوي، علي أحمد، (1419ه/1999م)، **موسوعة القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية في الفقه الإسلامي**، تقريط، عقيل، عبدالله بن عبدالعزيز، المجلد الأول، دار عالم المعرفة، ص49،

[7]- سعادة، يوسف، (2010) ، **المحاسبة في الفكر الإسلامي**، ط1، ص355، طارق للخدمات المكتبية، الأردن.

[8]- القرآن الكريم، سورة **الفتح**، **الآية 29.**

[9]- بني عطا، حيدر محمد علي (2016)، **المحاسبة عن أموال الوقف في الإسلام والرقابة عليها**، ط1، ص172، دار شهرزاد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.

[10]- بني عطا،(2017)، مرجع سابق، ص1

[11] - Tasawar N, Roszaini H. (2017). **Determinants of financial performance of Islamic banks: an intellectual capital perspective**, Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 8 Issue: 2, pp.130-142, doi: 10.1108/JIABR-06-2016-00

[12] - Eskandar AND Shah,(2016), **Determinants of Performance of Islamic Banks in GCC** Countries: Dynamic GMM Approach.

[13]- السيد، هناء تيسير علي (2013). **العوامل المؤثرة على أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

[14] - WAGENHOFER, ALFRED (2013). **The Role of Revenue Recognition in Performance Reporting**, University of Graz, Austria.

[15]- النجار، أحمد، (1980) **البنوك الإسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الوطني**, مجلة المسلم المعاصر, العدد: 24، ص163.

[16]- سويلم، محمد، (1998)، **إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مدخل مقارن**، جامعة المنصورة، ص ص 477-479.

[17]- الزرقاء، مرجع سابق، ص967.

[18]- شبير، محمد عثمان، (2007)، **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، ط6، دار النفائس، ص12.

[19]- عناب، سماح، (2017)، **العوامل المؤثرة في الاعتراف بالإيراد من منظور إسلامي وانعكاساتها في أداء البنوك الإسلامية العاملة في الأردن**، رسالة ماجستيرن جامعة جدارا، الأردن، ص7.